مذكرات سياسية 136

عصابات «الكاش»:

كيف يستفيد "حزب الله" من الأزمة المالية في لبنان

سمر قزي وحنين غدار، 22 حزيران/يونيو 2023

في السنوات الثلاث التي أعقبت تخلف الحكومة اللبنانية عن سداد ديونها السيادية، فشلت حكومتان وطنيتان متتاليتان في تنفيذ إصلاحات هادفة أو تقديم خطة اقتصادية كاملة للتأهل لخطة إنقاذ من "صندوق النقد الدولي". وما يثير القلق هو عجز هاتين الحكومتين عن التخفيف من وطأة المعاناة الاقتصادية اللاحقة بالمواطنين اللبنانيين والناتجة من "الكساد المتعمد"، وفقاً لتقرير صادر عن "البنك الدولي".

وفي الأزمة اللبنانية، سبق انهيار مؤسسات الدولة التخلف عن السداد في آذار/مارس 2020، وقد سرّع هذا التخلف الانهيار المالي. واليوم، تتطلب استعادة سلامة الوضع المالي في لبنان معالجة الشلل السياسي في البلاد، وبالتحديد الدور المهيمن لـ"حزب الله" الذي سيعطل الإصلاحات لأنه يستفيد ببساطة من الأزمة الوطنية على عدة مستويات. وتشمل مبادرات الحزب توسيع نظامه المصرفي، وبيع الكهرباء والوقود، وبناء شبكة للصرافة، وشراء العقارات والشركات. وبالتالي، لا يقوم "حزب الله" ببناء دولته الموازية فحسب، بل يستغل الأزمة الوطنية في لبنان لتوسيع دوره في القطاع الخاص. واتسم الانهيار اللبناني بعجز المؤسسات المالية عن إعادة الأموال إلى المودعين، مما سمح بانتشار اقتصاد نقدي صب في مصلحة "حزب الله". فقد استفادت مؤسسة "القرض الحسن" المالية التابعة للحزب من مليارات الدولارات التي تدرّها التحويلات وشركات الصرافة

وتدفق الأموال العراقية؛ وتشهد المؤسسة وكياناتها الفرعية القائمة على النقد ازدهاراً في ظل انهيار المؤسسات المالية اللبنانية التقليدية.

لكن "حزب الله" يواجه تحديات. فجمهوره يتداعى (1) لأن جهود الحزب في الحرب السورية انتقصت من ولائه المفترض للأمة اللبنانية، (2) ولأنه انحاز إلى الطبقة السياسية الفاسدة ضد الشعب أثناء الاحتجاجات الوطنية في عام 2019 وما بعدها.

ويزيد موطن الضعف هذا من أهمية النقد في سعي "حزب الله" إلى الحفاظ على هيمنته الوطنية.

كيف بدأت كل هذه الأمور

في عام 2020، اختارت الحكومة اللبنانية، برئاسة رئيس الوزراء حسان دياب، "التخلف الشديد والطويل الأمد عن سداد" 32 مليار دولار من الديون السيادية. وبذلك، لم تتفاوض الحكومة مع حاملي سندات اليوروبوند أو المستثمرين ولم تقدم أي استراتيجية لمعالجة عواقب التخلف عن السداد. ومهد هذا التقاعس الطريق أمام الاقتصاد النقدي.

ولا بد من الإشارة إلى أن التخلف الشديد والطويل الأمد عن السداد لم يكن محتماً. فقد نصح مصرفيون دوليون ومحليون الرئيس اللبناني آنذاك، ميشال عون، بالتخلف عن السداد، ودعت الحكومة مكتب شركة "لازارد" للاستشارات المالية في باريس إلى وضع خطة للتعافي الاقتصادي. وتمحورت الخطة التي تلت ذلك حول توزيع الخسائر الفادحة على الجهات المسؤولة عن الأزمة، أي الدولة والبنك المركزي ("مصرف لبنان") والمصارف اللبنانية. ولكن هذه الخطة لم تأخذ في الحسبان التأثير الهائل لـ"حزب الله" وحلفائه على صنع القرار (وعرقلته) في البلاد.

ووفقاً لبعض أعضاء "التيار الوطني الحر" الذي ينتمي إليه رئيس الجمهورية، قضت خطة عون بالتخلف عن سداد الديون السيادية، ثم إغلاق نحو ستين مصرفاً لبنانياً، وإصدار تراخيص لإنشاء خمسة مصارف جديدة لكي تبدأ العمل مجدداً من الصفر. وبموجب الخطة، يكون لصهر الرئيس، زعيم "التيار الوطني الحر" جبران باسيل، تأثير كبير على المؤسسات المالية الجديدة. واليوم، بعد ثلاث سنوات من التخلف عن السداد، بدأت الأدلة على تفعيل هذه الخطة بالظهور. ودعا رئيس لجنة الاقتصاد في مجلس النواب التابع لحزب عون، في 3 أيار/مايو 2023، إلى عقد جلسة لمناقشة الترخيص لمصارف جديدة في لبنان. وفي غضون ذلك، ظل مشروع القانون الذي يسعى إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي قابعاً في أدراج مجلس النواب على مدى العامين الماضيين.

وفي هذا الإطار، لا بد من صب الاهتمام على البديل عن التخلف الشديد والطويل الأمد عن السداد. فقد اقترح البعض طلب الموافقة لتجنب هذه النتيجة، وكان من الممكن أن تؤدي موافقة حكومة دياب إلى نتائج أقل كارثية بكثير مقارنةً بالوضع الحالي وتشمل:

(1) ركوداً طفيفاً يقوم على تراجع "الناتج المحلي الإجمالي" بنسبة تقل عن 10%، (2) وتراجعاً معتدلاً في قيمة العملة بنحو 30%، (3) ومصارف مفتوحة تحافظ على التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة، (4) واستئناف النمو بعد عام مع استعادة التدفقات المالية.

وفي غضون ذلك، أودعت المصارف في "مصرف لبنان" حوالي 85 مليار دولار، ولكن عند التخلف عن السداد، اتضح أنه لم يتبقَ من احتياطات البنك المركزي سوى 35 مليار دولار. وبدلاً من إعادة هذه الأموال إلى المودعين، زاد البنك المركزي الطين بلة بالنسبة إلى اللبنانيين عندما أنفق معظم الأموال لدعم الليرة وشراء الوقود والبضائع التي ذهب معظمها إلى سوريا عن طريق التهريب.

وبينما كانت البلاد تشهد عجزاً كبيراً في الميزانية، لا سيما بعد تولي عون الرئاسة في عام 2016، واصلت المصارف اللبنانية تمويل الحكومة بواسطة الودائع.

ووصلت ودائع القطاع المصرفي هذه في بعض الأحيان إلى نسبة 300% من "الناتج المحلي الإجمالي"، لتحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد هونغ كونغ ولوكسمبورغ، وبقيت ثابتة في ذلك الوقت. ومع تزايد الودائع، كان الترتيب القائم بين القطاع المصرفي والحكومة يسير على خير ما يرام، إلا أنه كان هشاً وعرضة للانهيار في حال وقوع أزمة ثقة. ولم تقلق فعلاً الحكومة التي يقودها "حزب الله" من حدوث أزمة من شأنها تقويض القطاع المصرفي، لأن قادتها افترضوا أن بإمكانهم إعادة بناء مصارف جديدة مع مجموعة جديدة وصديقة من المساهمين.

وبعد موافقة دياب على التخلف الشديد والطويل الأمد عن السداد، رأت الأكثرية في مجلس النواب التي تضم "حزب الله" وحركة "أمل" و"التيار الوطني الحر" في فشل المؤسسات الحكومية والقطاع المصرفي فرصة لتحقيق مصلحتها الذاتية، وأفشلت خطة "لازارد" للتعافي الاقتصادي. واليوم، تُثبت الأرقام أن الاقتصاد بات قائماً على "وقف التعامل مع المصارف". ففي كانون الثاني/يناير 2020، أُحصي 2.8 ملايين رقم حساب في القطاع، أما بحلول حزيران/يونيو 2022 فانخفض هذا الرقم إلى النصف، ليبلغ 1.4 مليون حساب.

ولم يحدث الانهيار المصرفي في لبنان من تلقاء نفسه، ولا بشكل مفاجئ. فقد لعبت السياسة والفساد وخصوصاً سيطرة "حزب الله" على مؤسسات الدولة دوراً أساسياً في هذا المجال. وتوضح الأقسام التالية كيف يزدهر "حزب الله" في ظل تنامي الاقتصاد النقدي.

مخطط التمويل غير المشروع في لبنان ودور البنك المركزي

تهيمن أربع شركات على الاقتصاد النقدي في لبنان هي: الوكيلان الرئيسيان لشركة "ويسترن يونيون" في لبنان أي OMT و"بوب فاينانس" المرتبطة بـ "بنك بيروت"، إلى جانب شركة CTEX Exchange التي فرضت عليها وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات في كانون الثاني/يناير 2023، وشركة Whish Money.

ولتفسير الوضع باختصار، حل وكيلان لشركة "ويسترن يونيون" ومنفذا بيع آخران، محل ستين مصرفاً لبنانياً تم حلها في إطار التخلف عن السداد.

وسابقاً، خضعت شركة OMT لسيطرة أمل أبو زيد، العضو السابق في "التيار الوطني الحر"، وشريكه توفيق معوض، ثم انتقلت الإدارة لاحقاً إلى نجلَي أبو زيد. وتجدر الإشارة إلى أن أبو زيد هو صديق مقرب من زعيم "التيار الوطني الحر" جبران باسيل الذي يخضع لعقوبات وزارة الخزانة الأمريكية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (عندما تبوأ عون سدة الرئاسة في عام 2016، عُيّن أبو زيد مستشاراً له للشؤون الروسية). ولا تحقق شركة OMT أرباحها من تحويلات "ويسترن يونيون" فحسب، بل أيضاً، وفقاً لبعض التقارير، من مبادرة "مصرف لبنان" لتحصيل الأموال من سوق التجزئة في ظل النقص في احتياطات الدولار.

البنك المركزي وشركة الصيرفة والأحزاب السياسية

من الناحية العملية، من المستغرب جداً أن يدفع البنك المركزي عمولات لشركات التحويلات مقابل تحصيل دولارات التجزئة. ولكن حاكم "مصرف لبنان"، رياض سلامة، وجد طريقة للاستحواذ على التحويلات، أو "الفريش دولار" ("fresh dollars") من الخارج، من خلال العمل مع هذه الشركات كما لو كانت شركات صيرفة. وقد كفل الترخيص لوكيلَي "ويسترن يونيون" لتحويل الدولار تلقائياً إلى الليرة اللبنانية احتفاظ OMT و"بوب فاينانس" باحتياطات كبيرة من الدولارات، وحصل الوكيلان على عمولات تصل إلى 3.8% من "مصرف لبنان" على كل دولار، مع تفاوت قيمة العمولات بين OMT و"بوب فاينانس" وCTEX، علماً أن قيمتها تُحدَّد يومياً عن طريق التفاوض عبر رسائل "واتساب" مع الحاكم نفسه. ولطالما اشتكت مصادر القطاع من أن حاكم "مصرف لبنان" يفضل شركة OMT لأن أبو زيد كان أحد الممولين الرئيسيين لجبران باسيل، تليها شركة CTEX، المملوكة لحسن مقلد الذي تبين لاحقاً أنه يمول "حزب الله" وفرضت عليه وزارة الخزانة الأمريكية أيضاً عقوبات في كانون الثاني/يناير 2023.

وبعد فرض العقوبات على مقلد، تم استبداله بسليم خليل، وهو كاتب عدل كان المشتري الرئيسي للدولارات في السوق السوداء لصالح مؤسسة Credit Bank التي زودت بدورها "مصرف لبنان" بالدولارات. وكان خليل أيضاً المشتري الرئيسي خلال أزمة الشيكات المصرفية للمودعين التي شهدها القطاع المصرفي، وهو ترتيب يقوم بموجبه أصحاب الحسابات الذين يسعون جاهدين إلى إنقاذ جزء من مدخراتهم بسحبها من المصارف في صفقات خاسرة. وكان مقلد، منذ إدراجه على القائمة السوداء، الجامع الرئيسي للدولارات لصالح "مصرف لبنان"، وهو أيضاً صديق مقرب من محمد حمدون، نائب المدير العام السابق لـ"البنك اللبناني الكندي" الخاضع حالياً للعقوبات.

ومنعت القيود الأمريكية "حزب الله" من إدارة مصارفه الخاصة، لذلك أقام الحزب شبكة من مكاتب الصيرفة التي يديرها شيعة مقربون منه أو من "حركة أمل". وأصبحت شبكة الصيرفة هذه الأكبر في لبنان، وهي لا تضم سوى عدد قليل من المؤسسات المرخصة من البنك المركزي. وتتعامل الشركات التابعة لها بالأموال النقدية فقط، بما يتماشى مع الممارسة السائدة لدى "حزب الله" في اقتصاد الظل الخاص به.

وعندما عجزت OMT و"بوب فاينانس" عن تأمين المبالغ بالدولار التي طلبها "مصرف لبنان"، لجأتا إلى السوق السوداء وشركات الصيرفة لسد هذه الفجوة. واشترت الشركتان الدولارات من خلال مجموعات "واتساب"، التي قام وكلائها بتسليم الدولارات نقداً. وازدهرت هذه الأعمال القائمة على النقد بينما دفع التخلف عن السداد بالبلاد بأكملها إلى "وقف التعامل مع المصارف". وفي الوقت نفسه، فتحت شركة OMT المزيد والمزيد من الفروع غير المرخصة وغير المدقَق فيها، كما كشفت تسريبات البنك المركزي، وتم تسهيل ذلك من خلال دفع رشاوى لمسؤولي "مصرف لبنان" لكي يغضوا الطرف عن ممارسات الترخيص غير القانونية.

وقام المخطط بأكمله على معرفة مسبقة من قبل مديري شركات الصيرفة بأن "مصرف لبنان" يوشك على شراء دولارات سوق التجزئة من خلال شركات OMT و"بوب فاينانس"، وCTEX قبل فرض العقوبات عليها، وتلى ذلك عادة تمرين معروف في الأسواق المالية بـ "التداول المسبق"، أو رفع سعر صرف الدولار بشكل انتهازي لزيادة الربحية إلى أقصى حد. واضطر البنك المركزي الذي لا يملك خيارات ويحتاج بشدة إلى الدولارات إلى الاكتفاء بسعر السوق السوداء، وعوّض بعد ذلك وكلاء البنك المركزي على شركات الصيرفة. وبلغت قيمة التحويلات الإجمالية إلى لبنان في عام 2022، 6.84 مليار دولار، ووصلت قيمة عمليات السوق

السوداء، وفقاً لمصادر داخل هذه الشبكة، إلى 40-50 مليون دولار أسبوعياً، وتم تداولها في الغالب على تطبيق "واتساب".

وتتاعمل شركة Whish Money، الجهة الفاعلة الرئيسية الرابعة في الاقتصاد النقدي في لبنان، إلى حد كبير في عمليات تحويل الأموال داخل البلاد، المعروفة أيضاً بالتحويلات الداخلية. ويملك الشركة توفيق كوسا، وهو سوري يقال إنه مقرب من محمد سامر أفدار، الذي كان يدير شركة مماثلة في سوريا، وشهوان معوض، المرتبط بالمرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية وحليف الأسد، سليمان فرنجية. ومؤخراً، تَرشح معوض للانتخابات البلدية ضمن لائحة حزب "المردة" الموالي لسوريا والذي ينتمي إليه فرنجية وشغل سابقاً منصب رئيس بلدية زغرتا، معقل فرنجية. وتسمح Whish Money حالياً لشركات القطاع الخاص بدفع أجور موظفيها من خلال شبكتها. وقد حصلت الشركة على ترخيص المحفظة الرقمية من البنك المركزي، وبغياب الجهات التنظيمية أو الأنظمة، بدأت بقبول الودائع وفتح الحسابات أيضاً.

وفي الاقتصاد النقدي اللبناني، يتحكم حلفاء "حزب الله" المسيحيون بخدمات التحويلات الخارجية والعملة الصعبة القادمة من الخارج، بينما يدير "حزب الله" و"حركة أمل" مكاتب الصيرفة، ويتحكم معوض، رئيس بلدية زغرتا السابق، بسوق التحويلات الداخلية، التي تتعامل بشكل أساسي مع المدفوعات المخصصة للوزارات. ويضمن هذا النظام الثلاثي الأطراف السلامة المالية لمحور "حزب الله"- "أمل"- باسيل، والذي يعتمد بدوره على "مصرف لبنان"، المسهل لعملية يشوبها فساد كبير، ووزارة المالية، الجهة المحصّلة للمدفوعات وموزّعة العقود إلى شركات التحويلات الداخلية.

التعميم 165: جهد مشبوه من "مصرف لبنان" للتحكم بالاقتصاد النقدي

في المشهد الحالي، سعى البنك المركزي في لبنان إلى إعادة تكوين احتياطاته من خلال الاستحواذ على دولارات التحويلات الواردة، وشراء دولارات التجزئة المتداولة في السوق، عن طريق مكاتب الصيرفة. ولكن "الفريش دولار" من المصارف، أي الدولارات "الحقيقية" التي تحتفظ بها المصارف المراسلة في الخارج، بالإضافة إلى الدولارات النقدية في خزائنها، بقيت بعيدة المنال، نظراً لانعدام الثقة في "مصرف لبنان" منذ اختفاء ودائعه بالدولار في عام 2020. لذلك، أصدر "مصرف لبنان" في 19 نيسان/أبريل 2023 التعميم رقم 165 الذي يطلب من المصارف فتح حسابات لدى البنك المركزي بـ "الفريش دولار" من أجل تسوية المعاملات بالدولار محلياً.

(تجدر الإشارة إلى أن هذا الترتيب كان يطبَق قبل الأزمة أيضاً، عندما كان يتم تحويل الدولارات من المصارف والمودعين في "مصرف لبنان" إلى دولارات "محلية"، أو "لولار"، وهي عملة زائفة يقبلها اليوم عدد متضائل من الشركات نظراً لتراجع إمكانية الوصول إلى القطاع المصرفي اللبناني). ومن الناحية العملية، يعني ذلك أنه إذا حوّل عميل المصرف "أ" دولارات إلى عميل المصرف "ب"، يقوم البنك المركزي اللبناني بتسوية المعاملة مباشرةً عن طريق الخصم من حساب "الفريش دولار" الخاص بالمصرف "أ" وإيداع الرصيد في المصرف "ب"، بدلاً من ترك المصارف المراسلة في الخارج تتولى المعاملة، كما يحصل الآن بـ "الفريش دولار".

ووفقاً لـ "مصرف لبنان"، يهدف التعميم 165 إلى تقييد الاقتصاد النقدي بالدولار وإعادة بعض هذه الأموال النقدية إلى النظام المصرفي. ولكن نظراً لمصادر الدولارات النقدية المشبوهة أحياناً، لا يكمن الحل الأمثل في إعادة تدوير هذه الأموال النقدية التي يُحتمل أن تكون قذرة وإعادتها إلى النظام، بل على العكس، قد تسهّل في الواقع غسل الأموال، وفقاً للنشطاء وبعض المصرفيين البارزين الذين عبّروا عن اعتراضهم على التعميم 165.

ومن دون رقابة من المصارف المراسلة في الخارج، يمكن للجهات الفاعلة إخفاء غسل الأموال والمعاملات المشبوهة بسهولة أكبر عن طريق التسوية المحلية. وبالعودة إلى المثل السابق، لا توجد طريقة تسمح إذاً للمصرف "ب" بمعرفة مصدر أموال عميل المصرف "أ"، أو ما إذا كانت إيداعاً نقدياً، لا سيما إذا كان المصرف "أ" أصغر حجماً وليس لديه مصرف مراسل خارجي. وفي السنوات الأخيرة، أُودعت أحياناً مبالغ نقدية كبيرة في المصارف اللبنانية. وإذا تمت تسوية هذه الدولارات محلياً في "مصرف لبنان"، فلن تملك المصارف سبباً يدفعها إلى التخوف من وقف المعاملة في الطرف الآخر نظراً للتراخي في إنفاذ القانون ودور "حزب الله" الفاسد، مما قد يمنح حافزاً أكبر للمعاملات المريبة. فضلاً عن ذلك، سيكون من الأسهل للمصارف الصغيرة، التي لا تستطيع الامتثال لمتطلبات المصارف المراسلة، التعامل في المعاملات النقدية الكبيرة بالدولار إذا تمت تسويتها محلياً.

ورأى آخرون في تعميم "مصرف لبنان" خطوة يائسة لإعادة بناء احتياطاته من خلال الاستحواذ على "الفريش دولار". وفي الواقع، اختفت أموال المودعين في "مصرف لبنان" بهذه الطريقة قبل الأزمة. لذلك، ما لم يكن "مصرف لبنان" قد واجه عدم ممانعة من وزارة الخزانة الأمريكية على آلية التسوية المحلية هذه "للفريش دولار"، سيتسبب على الأرجح بمشاكل مقلقة أكثر من الاقتصاد النقدي الكبير بالدولار الذي يسعى إلى الحد منه كما يزعم.

"القرض الحسن"

لا تصنَف مؤسسة "القرض الحسن" الآخذة في التوسع السريع كمصرف، بل كمؤسسة خيرية مرخصة من قبل وزارة الداخلية. إلا أن مؤسسة "القرض الحسن" التي يديرها "حزب الله"، والتي بدأت عملياتها في عام 1980، هي بمثابة مصرف وتعمل كمصرف، ويجب إذاً التعامل معها على أنها مصرف. فهي تملك صرافاتها الآلية الخاصة، وتمنح قروضاً مضمونة باحتياطات الذهب، ويودع فيها أعضاؤها الأموال النقدية.

في عام 2021، اخترقت مجموعة المقرصنين SpiderZ حسابات مؤسسة "القرض الحسن" واستولت على بيانات من خوادمها أثبتت أن المؤسسة قدمت قروضاً لمقترضين من أعضائها ولمقترضين غير مضمونين مقابل ودائع الذهب أو ضمانات أخرى، من بينها الأموال النقدية. واستناداً إلى أرقام كانون الأول/ديسمبر 2019 التي كشف عنها المقرصنون، حصلت مؤسسة "القرض الحسن" على قرض مُرحّل بقيمة 450 مليون دولار، وارتفع هذا الرصيد بانتظام بنسبة 13.4% سنوياً. وفي عام 2019، أصدرت مؤسسة "القرض الحسن" قروضاً بقيمة 475 مليون دولار لنحو 20000 مقترض. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت المؤسسة حسابات إيداع لـ 307000 عضو فيها و83000 مساهم و600 شركة.

ولا يمكن تتبع مصدر الودائع النقدية بما أن مؤسسة "القرض الحسن" ليست مصرفاً حقيقياً يخضع للقواعد والأنظمة المصرفية.

فضلاً عن ذلك، تم إيداع حوالي 1.5 مليار دولار في حسابات ودائع عملاء مؤسسة "القرض الحسن" في عام 2019. وكان نحو 64% من الودائع مضموناً بودائع الذهب المقيَمة دون قيمتها الفعلية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2019 أيضاً، مُنح أعضاء المؤسسة 50% من قيمة ذهبهم على شكل قروض، وليس نسبة 75% التي تقدمها عادة مصارف الذهب. وكان الوضع النقدي لمؤسسة "القرض الحسن" حرجاً إذ ضم صندوقها 50 مليون دولار، وبلغت نسبة النقد إلى الودائع في المؤسسة 10%، وهي أسوأ نسبة مسجلة في لبنان.

علاوةً على ذلك، كشفت عملية القرصنة أن مؤسسة "القرض الحسن" صرفت قروضاً مضمونة بقيمة 434 مليون دولار في السنة المالية 2019، مدعومة بودائع الذهب أو ضمانات أخرى. وبلغ متوسط المدفوعات 18804 دولاراً للقروض المضمونة بالذهب، و7493 دولاراً للقروض المضمونة بالعضوية أو أوجه المشاركة الأخرى، و53975 دولاراً للقروض المضمونة بوسائل أخرى، مثل الأراضي أو الممتلكات الأخرى.

ومنذ شباط/فبراير 2023، نشرت المؤسسة إعلانات تدّعي من خلالها أنها قدمت قروضاً بقيمة 4 مليارات دولار وتسأل القطاع المصرفي اللبناني بشكل استفزازي "إنتو شو عملتوا؟". وتشير الإعلانات الترويجية لمؤسسة "القرض الحسن" إلى منح 212000 قرض في عامَي 2020-2021 بقيمة إجمالية مفاجئة قدرها 553 مليون دولار. وشكل ذلك بالتأكيد زيادة كبيرة في ظل انهيار الاقتصاد.

وتدعي مؤسسة "القرض الحسن" أنها تُصْدِر ثلاثة أنواع من القروض: القروض بالليرة اللبنانية المدعومة بالودائع الذهبية، والقروض بالليرة اللبنانية المدعومة بالودائع بالدولار، وقروض المؤسسات الصغيرة للمشاريع الزراعية والصناعية المدعومة بودائع الأعضاء. وتزعم المؤسسة أنها أصدرت 1.9 مليون قرض لـ 300000 شخص في الفترة 2020-2021. ويبدو أيضاً أن الشركة توسعت خارج منطقة نفوذها التقليدية في ضاحية بيروت الجنوبية وجنوب لبنان لتشمل مناطق مسيحية ودرزية مثل "سوق الغرب" في قضاء عاليه.

وبطبيعة الحال تُطرح الأسئلة التالية: من أين تأتي الأموال، ومن يفحصها انطلاقاً من مبدأ "اعرف عميلك" والامتثال لمبدأ مكافحة غسل الأموال؟ في هذا الإطار، كشفت الوثائق التي قرصنتها مجموعة SpiderZ عن أصحاب حسابات إيرانيين، من بينهم كيانات خاضعة لعقوبات وأشخاص مشتبه بتورطهم بجرائم، مثل "مؤسسة الشهيد" التابعة لـ"حزب الله"، و"لجنة الإمام الخميني للإغاثة"، وشركة "ماهان إير"، و"الخطوط الجوية الإيرانية"، بالإضافة إلى حسابات لمكتب المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، وغيرها. كما تظهر التسريبات أن مؤسسة "القرض الحسن" تملك ثمانية حسابات مراسلة في "بنك صادرات إيران"، فرع لبنان.

وفي الحالات التي لا تخضع فيها مؤسسة معينة لسلطة "مصرف لبنان"، تبرز معضلة تحديد الجهة المشرفة على تتبع الودائع بالدولار. وإذا تخلف كيان عن السداد، ما الذي يحدث عندها؟ في هذا الصدد، إذا كان بإمكان مؤسسة غير خاضعة لسلطة "مصرف لبنان" أن تحصل بسهولة على الضمان الأصلي المعروض، فلماذا تُحرم المصارف اللبنانية من الفرصة ذاتها؟ وسعياً للحصول على أجوبة على هذه الأسئلة، قدّم المحاميان مجد حرب وإيلي كيرلس ملفاً إلى النائب العام الاستئنافي في "جبل لبنان" القاضية غادة عون في نيسان/أبريل 2021 بهدف التحقيق في مؤسسة "القرض الحسن".

واتهمت المذكرة المؤسسة التابعة لـ"حزب الله" بالقيام بأنشطة مصرفية من دون ترخيص مناسب وبأنها منظمة لتبييض الأموال.

لكن كما هو الحال مع الكثير من الملفات ضد "حزب الله" المحالة إلى القاضية عون، لم يتم التحقيق في هذه التهم ولم تحصل ملاحقات قانونية.

الخدمات العامة لـ"حزب الله"

يتجاوز الاستغلال الذي يمارسه "حزب الله" نطاق النظام المصرفي. ففي تطور بارز بعد التخلف عن السداد، بدأ الحزب بترويج قروض الطاقة الشمسية (انظر الشكل 1). وتزايدت هذه العروض كثيراً وسط التقنين الأكثر شدة الذي فرضته مؤسسة "كهرباء لبنان"، والتدهور العام للخدمات، وارتفاع أسعار طاقة المولدات بفعل

التضخم، ورفع الدعم عن الوقود. وتوافق العرض المستدام على ما يبدو مع الجهود الأمريكية والأوروبية لتوفير الطاقة الشمسية للشعب اللبناني في إطار برامج المساعدات الإنسانية الجديدة. ولكن التدقيق في التفاصيل يكشف عن ثغرات. وعلى الرغم من أن الطاقة الشمسية التي يوفرها "حزب الله" أرخص فعلياً من طاقة المولدات، إلّا أن مبالغ قروض مؤسسة "القرض الحسن" لا تغطي سوى الألواح التي تصنعها الشركات الصينية العاملة في لبنان. وفي التحليل النهائي، يستفيد "حزب الله" والشركات الصينية ويحصل مقترضو مؤسسة "القرض الحسن" على الكهرباء. ولكن الألواح الصينية لا تدوم طويلاً، وقد تجنبت البلديات بطريقة ما القواعد التي تمنعها من الحصول على قروض واقترضت من "حزب الله"، مما يعني أن المؤسسات الحكومية تدعم بشكل مباشر نمو مؤسسة "القرض الحسن".

Figure 1. **AQAH Solar Power Advertisement**

أما الأشخاص الذين يختارون طاقة المولدات، فيقوم خيارهم الرئيسي على الدفع لمشغل مولد الحي، وبذلك يخدمون مخططاً مدروساً أدى إلى إثراء قلة من الناس على حساب كثيرين على مدى عقود.

وينتمي معظم مشغلي المولدات إلى الأحزاب السياسية، وتحديداً "حزب الله" و"حركة أمل" في المناطق الشيعية، وبالتالي يمولونها. ووفقاً لتقرير نشره موقع "جنوبية" الإلكتروني في عام 2021، تفوق رسوم المولدات الخاصة بكثير رسوم كهرباء الدولة، وقد ارتفعت مع تفاقم الأزمة وارتفاع التضخم.

ويوضح التقرير بالتفصيل كيف يمتلك الحزبان الشيعيان شبكات المولدات في ضاحية بيروت الجنوبية وجنوب لبنان. وبينما لا يغطي التقرير منطقة بعلبك- الهرمل، يؤكد مراقبون محليون أن هذه المنطقة تشهد الاتجاه نفسه.

وتُدار شبكات المولدات بإحدى ثلاث طرق في المناطق الخاضعة لسيطرة "حزب الله"، وهي: (1) قد تملكها وتديرها البلديات التي يسيطر عليها عادةً أعضاء "حزب الله" (أو "حركة أمل")، (2) قد يعمل الحزب من خلال أحد الأفراد لإدارة الشبكة كمؤسسة خاصة، حتى لو اقتصرت الاستثمارات والأرباح في الغالب على الأموال النقدية لـ "حزب الله"، أو (3) قد تعمل من خلال "شراكة بين القطاعين العام والخاص" تضم البلدية وجهات فاعلة خاصة.

ومهما كان الترتيب، تأتي البنية التحتية والتمويل من "حزب الله" ويعودان بالفائدة في نهاية المطاف على عمليات الحزب. ومن غير المستغرب أن يشكل عادةً الأفراد وشركاتهم واجهات لـ "حزب الله" أو جزءاً من شبكة أعماله.

ويُعد مسار الأموال مقلقاً بنفس القدر. وتدر المولدات المملوكة للبلديات أرباحاً بالدولار لا تذهب إلى خزائن البلدية بل إلى صناديق خاصة يمكن لأعضاء المجلس البلدي التابعين لـ"حزب الله" الوصول إليها. وأفادت مصادر في البلديات التي أُجريت معهم مقابلات في معرض إعداد تقرير موقع "جنوبية" أن جميع الأموال من هذه المولدات تودع في حسابات مؤسسة "القرض الحسن".

وحتى لو وفرت "اليونيفيل" ومنظمات غير حكومية أخرى بعض المولدات في المناطق التي يسيطر عليها "حزب الله" في إطار جهود المساعدات الإنسانية، إلّا أنه لا يمكن لأي كيان مستقل عن محور "حزب الله"- "أمل" تشغيل المولدات الخاصة في هذه المناطق ما لم يكن محمياً من قبل الزعماء الشيعة وشريكاً لهم. وفي النهاية، دائماً ما يكون "حزب الله" هو المستفيد، سواء كان ذلك مالياً من خلال التحكم بسوق الطاقة في المناطق الشيعية أو سياسياً من خلال الإبقاء على هيمنته كمزود للطاقة.

دولارات من العراق إلى لبنان

لقد خلفت الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وغيره من الانتهاكات المماثلة في العراق أثراً عكسياً، إذ أتاحت المزيد من الفرص للجهات المعطِلة في لبنان. ففي كانون الثاني/يناير 2023، فرضت الولايات المتحدة قيوداً على وصول العراق إلى دولاراته بهدف مكافحة غسل الأموال، وأصبح يتعين على "البنك المركزي العراقي" الآن تلبية متطلبات إضافية "للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي".

وتفرض هذه الشروط على أي شخص أو أي شركة تطلب تحويلات إلكترونية بالدولار أن تكشف عن هوية المتلقي من خلال نظام إلكتروني، والذي سيتم الوصول إليه ومراجعته من قبل "البنك المركزي العراقي" و "البنك الاحتياطي الفيدرالي" في نيويورك. وقبل فرض هذه القيود، كان يتم تحويل جزء كبير من الدولارات التي يوزعها البنك المركزي إلى خارج العراق، وبشكل أساسي إلى إيران وسوريا، من خلال تداول السوق الرمادية والفواتير المزيفة.

ودفعت القيود الجديدة "البنك المركزي العراقي" إلى رفض معظم المعاملات، وأضيفت في إطارها مصارف تجارية إلى قائمة سوداء محدَّثة بانتظام، وذلك في استجابة لشبهات تتعلق بغسل الأموال. وللتحايل على هذه العقبات، بحثت الجهات الفاعلة التي سعت في السابق إلى الحصول على دولارات من "البنك المركزي العراقي" لغسل الأموال أو تحويلها إلى إيران أو سوريا، عن سبل جديدة لممارسة فسادها، من بينها السياحة. ووفقاً لتقرير

صادر عن موقع "المدن" للخبير الاقتصادي اللبناني علي نور الدين، يدير الآن "حزب الله" وشركاؤه العراقيون شبكة واسعة من "السياح العراقيين المزيفين" الذين يستغلون سوق الصرف غير الخاضع للرقابة في لبنان للوصول إلى الدولارات العراقية وغسلها.

وينطوي المخطط على ما يلي: تبلغ تكلفة تذكرة الطائرة من بغداد إلى بيروت حوالي 100 دولار، ولكن وفقاً للقواعد العراقية الجديدة، يمكن للمسافر شراء 7000 دولار وفق سعر الصرف الرسمي، الذي يقل عن سعر السوق الموازي، ونقلها معه إلى الخارج. وقد استغل "حزب الله" والميليشيات العراقية هذه الثغرة بإرسالهم أعداد ضخمة من الشباب العراقي إلى بيروت في جولات سياحية وهمية وقصيرة واختلاسهم 1500 دولار لكل مسافر من نفقات السفر المختلفة. وتموّل هذه المناورة بدورها شركات الصيرفة التابعة لـ"حزب الله" وشركاته العقارية، وشركاته السياحية التي تدير الرحلات بين العراق ولبنان. ويترتب عن هذه المناورة تأثيران كبيران هما توفير متنفس لـ"حزب الله" وتعريض مصداقية "البنك المركزي العراقي" للخطر. (التجربة موضحة في الشكل 2.)

Figure 2. **The "Fake Traveler" Racket**

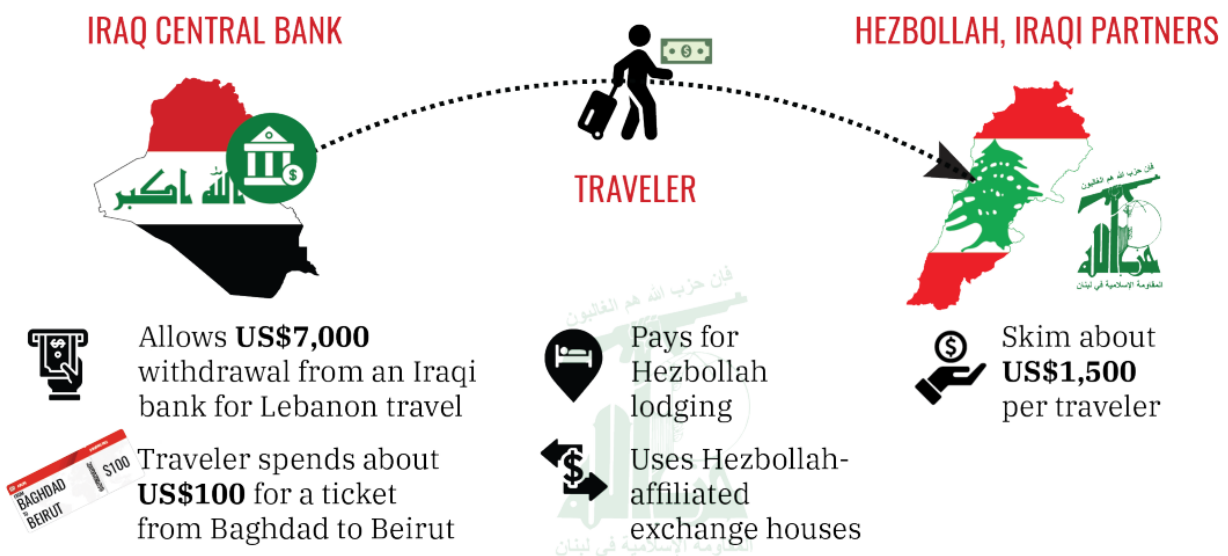

العقارات والواردات والكبتاغون

وقعت سوق العقارات أيضاً ضحية للأزمة الاقتصادية في لبنان. فقد انخفضت قيمة المنازل والشركات والأراضي بنسبة فاقت 50%، ورأت الجهات القادرة على الوصول إلى العملات الأجنبية، أي المغتربين في لبنان والمغتربين اللبنانيين في الخارج و"حزب الله"، فرصة للاستفادة من هذه الاستثمارات التي قد تكون مربحة. وهكذا، نشطت شبكة من رجال الأعمال التابعين لـ"حزب الله" في شراء عقارات في بيروت، وفي مدن أخرى يملك فيها الحزب حضوراً محدوداً. ووفقاً لوسائل الإعلام المحلية، يرسل رجال الأعمال الشيعة في أفريقيا أموالاً نقدية إلى لبنان لشراء منازل وشقق في أفخم المناطق في بيروت، بما في ذلك وسط المدينة الذي

يشكل عادةً مركزاً للاستثمارات السعودية/السنّية المرتبطة بعائلة الحريري ويُعد من أرقى المناطق في البلاد، إذ يضم مجلس النواب ومبانٍ حكومية أخرى وسفارات متعددة.

ويتحكم "حزب الله" أيضاً بشبكة من تجار الجملة الذين يستوردون سلعاً وأجهزة إلكترونية باهظة الثمن مثل الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب المحمولة، ولا يدفعون الضرائب في المرفأ بفضل سيطرة الحزب على الجمارك. ويساعد ذلك على إبقاء الأسعار ضمن مستوى معقول ويضمن قاعدة عملاء متنامية، نظراً لقلة المنافسين. ومنذ الأزمة، أصبحت هذه الشبكة من تجار الجملة والمستوردين أكثر هيمنة من أي وقت مضى، وتتركز بشكل خاص في الضاحية الجنوبية لبيروت.

وينشط "حزب الله" بدرجة كبيرة في تجارة الكبتاغون، البديل غير المشروع للأمفيتامين. وعلى الرغم من أن نظام الأسد في سوريا يُعد المشغل والمستفيد الرئيسي في هذا المجال، إلّا أن "حزب الله" يشارك في هذه التجارة في لبنان وسوريا. وثمة حلقة وصل رئيسية في منطقة البقاع والقرى الحدودية اللبنانية مثل الطفيل، حيث يشرف "ملك الكبتاغون" حسن محمد دقو، الذي فرضت الولايات المتحدة عقوبات عليه مؤخراً، على إحدى أكبر عمليات تهريب الكبتاغون، بين "حزب الله" وشقيق الرئيس السوري، ماهر الأسد، قائد الفرقة الرابعة في الجيش السوري. ومنذ أن سُجن دقو بعد الحكم عليه في أواخر عام 2022، واصل هو وعملاؤه في الطفيل إدارة عملياتهم بالتنسيق مع نظرائهم السوريين بغطاء من "حزب الله".

وتجدر الإشارة إلى أن دور "حزب الله" في إنتاج المخدرات وتهريبها يسبق الحرب السورية، وقد ازدهر تعاونه مع "الفرقة الرابعة" في السنوات الأخيرة.

وسهلت سيطرة "حزب الله" على مرافئ لبنان ومطاره وحدوده، بالإضافة إلى وصوله إلى مرفأ اللاذقية في سوريا، بناء المزيد من مصانع المخدرات في البلدين، حيث ازدهرت ثقافة التهريب بين البلدين.

التمسك بمقاليد السلطة

توفر الخلافة في رئاسة "مصرف لبنان" والرهانات المتعلقة بالاتصالات والصناعات الدوائية فرصاً إضافية لـ"حزب الله" لتعزيز مكانته في لبنان، وكذلك فرصاً للولايات المتحدة وأصدقاء الشعب اللبناني الآخرين لإضعافه.

حليف في "مصرف لبنان"

من المفترض أن تنتهي ولاية حاكم "مصرف لبنان"، رياض سلامة، في نهاية تموز/يوليو 2023، ومن غير المرجح التجديد له مرة أخرى نظراً لإدانته المتوقعة من قبل محكمة فرنسية على خلفية تهم بالفساد. لذلك، ستتمثل أولوية "حزب الله" بتأمين حليف آخر له في البنك المركزي. وعلى وجه التحديد، يدرك الحزب تماماً أن "مصرف لبنان" يتحكم بأصول رئيسية مثل "شركة طيران الشرق الأوسط" و "كازينو لبنان"، إلى جانب مساحات شاسعة من الأراضي، ويتحكم أيضاً باحتياطات البلاد من العملات الأجنبية، بما في ذلك مليارات الدولارات من الذهب، التي تم تخزين بعضها في "بنك الاحتياطي الفيدرالي" في نيويورك. وعلى مدى عقود، كانت فكرة بيع هذا الذهب أمراً مستبعداً جداً في لبنان لكن هذا الاحتمال عاود البروز في ظل أزمة العملة في البلاد والتخلف الوشيك عن سداد الديون الخارجية بقيمة 32 مليار دولار. وإذا باع البنك المركزي الذهب، فقد يستفيد "حزب الله"، لأنه يمول النظام الفاسد والاقتصاد النقدي الذي يتحكم به الحزب ببراعة.

قطاع الاتصالات

يَعتبر "حزب الله" قطاع الاتصالات مصدراً آخراً للثروة المستمرة. فالحزب يسيطر على وزارة الاتصالات من خلال جوني قرم الذي عينه سليمان فرنجية وزيراً. وقد أخضع طلال حواط، سلف قرم، إدارة هذا القطاع لسلطة الوزارة المباشرة، مما أدى إلى إبعاد الشركتين الخاصتين، "ألفا" و"تاتش"، اللتين كانتا تتولان هذا الدور بالنيابة عن الدولة. ووصلت الأرباح السنوية من قطاع الاتصالات قبل الأزمة إلى حوالي مليار دولار وجعلته قطاعاً مغرياً جداً، وأعد الحزب، وفقاً لبعض التقارير، استراتيجية اتصالات حكومية شاملة تتوافق مع أهدافه.

قطاع الأدوية

في قطاع الأدوية، أصبحت مأساة اللبنانيين مكسباً مفاجئاً لـ"حزب الله". فسكان البلاد لا يستطيعون الحصول على الأدوية، ولم تعد معظم الأدوية المتاحة مدعومة مالياً، مما يجعلها باهظة الثمن. لذا فقد تدَخَّل "حزب الله" بمحاولة تخدم مصالحه الذاتية. واليوم، يروج الحزب للأدوية الإيرانية والسورية، علماً أنه يلوم الولايات المتحدة على الأزمة ويدعو إلى مقاطعة المنتجات الأمريكية.

ويستورد "حزب الله" هذه المنتجات من دون أن يدفع الضرائب ويبيعها بأسعار منخفضة للّبنانيين الذين هم بأمس الحاجة إلى الأدوية، بغض النظر عن جودتها المتدنية. وفي عام 2020، سلطت وزارة الخزانة الأمريكية الضوء على هذا الرابط من خلال تصنيف عدة شركات أدوية لبنانية تابعة لـ"مؤسسة الشهيد" التابعة بدورها إلى "حزب الله" على قائمة الإرهاب، لكن ذلك لم يوقف الاستيراد عبر قنوات جديدة ومختلفة. ولتجنب هذه الضغوط والحفاظ على تدفق السلع، كثف "حزب الله" عمليات التهريب على طول الحدود اللبنانية السورية، وكذلك الحدود السورية العراقية والعراقية الإيرانية.

الخاتمة

لا تملك اليوم أي جهة فاعلة رئيسية في لبنان، لا "حزب الله" ولا النخبة السياسية الفاسدة ولا البنك المركزي ولا المصارف التجارية، أي مصلحة في تطبيق الإصلاحات المنهجية. فجميع هذه الجهات تستفيد من النظام، كما أن المصارف التجارية تفضل تجنب شروط "صندوق النقد الدولي" المتعلقة بإعادة الهيكلة لأنها ستفرض عليها تحمل المسؤولية وتكبد جزءاً كبيراً من الخسائر. وتفضل بعض المصارف الحفاظ على الوضع الراهن المتمثل بـ "اللا حل" والاستمرار في إخضاع المودعين لـ "الهيركات" (“haircut”) على شكل خسائر تتجاوز نسبتها 70%. وهكذا، يتمكن سماسرة السلطة من المحافظة على أصولهم الشخصية ومصارفهم الحالية، ويتحمل المودعون الخسائر المرتبطة باختفاء ودائع "مصرف لبنان".

ويفضل "حزب الله" بلا شك العودة إلى أيام العز في عام 2018، عندما كان يتمتع بأغلبية برلمانية ويتحكم بجميع القرارات الوطنية ويتلاعب بالحكومة لخدمة جمهوره وعملياته. ولكن هذا الخيار لم يعد متاحاً بعد أن خسر الحزب الأغلبية البرلمانية وتراجع تأييده الشعبي. ولذلك، اتبعت قيادة "حزب الله" استراتيجية متجذرة في استغلال الأزمة الوطنية والاقتصاد النقدي الآخذ في الانتشار في لبنان. ويدرك الحزب أن تنفيذ الإصلاحات يعني فقدان السيطرة.

والسؤال الأساسي هو كيف نجح لبنان، بعد ثلاث سنوات من التخلف عن السداد، في تلبية شرط واحد فقط من خمسة شروط فرضها "صندوق النقد الدولي" (بدأت المحادثات بشأنها عام 2020 وتم التوصل إلى اتفاق على

مستوى الموظفين في نيسان/أبريل 2022)، وهو ميزانية الدولة لعام 2022، التي أشار الصندوق إلى أنها غير كافية للتأهل لخطة إنقاذ، فلماذا حصل هذا التقصير؟ أما الشروط الأربعة الإضافية فهي قانون ضبط رأس المال المعروف بـ "الكابيتال كونترول"، وإجراءات مكافحة غسل الأموال، وإصلاحات قانون السرية المصرفية لعام 1956، وقانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي. وكان من المفترض أن تتولى وزارة المالية صياغة معظم هذه القوانين، وتبنيها من قبل الحكومة، ومناقشتها والتصويت عليها من قبل مجلس النواب.

وفي الواقع، صاغت وزارة المالية في عام 2020، قانون "الكابيتال كونترول"، الذي يهدف إلى منع التهافت على المصارف والحد من مبالغ السحب، ولكن بعد ثلاث سنوات، ما زالت عملية الصياغة وإعادة الصياغة مستمرة. ومع تطور الأزمة، أُخرجت بالفعل معظم الأموال التي يمكن أن تتدفق خارج النظام، إذ حوّلت المصارف الأموال إلى كبار عملائها في الخارج، بالإضافة إلى أي شخص لديه صلات بحسابات خارجية. وفي غضون ذلك، يناقش مجلس الوزراء الخطة ويُعيد المسؤولية إلى مجلس النواب الذي وصل إلى طريق مسدود ولم يتفق على القانون. وتستمر المصارف في تحويل الأموال إلى مختلف الشخصيات والمسؤولين السياسيين، بينما يعجز المواطنون العاديون عن الوصول الأساسي إلى المدخرات التي جمعوها طوال فترة حياتهم.

وفي حين واجه لبنان في عام 2020 حالة ديون سيادية لا يمكنه تحملها وتتطلب إعادة هيكلة، إلّا أن الحكومة لم تكن معسرة. فقد خططت على ما يبدو بعض الشخصيات للتخلف عن السداد الذي دفع لبنان إلى الإعسار. ولو اعتُمد برنامج للإصلاح الهيكلي وسداد الديون لكانت تكلفته أقل بكثير من الانهيار الكامل الذي يحدث الآن. وفي الواقع الحالي، يستمر "حزب الله" بالازدهار، على الرغم من بعض أوجه الضعف، بينما يواجه الشعب اللبناني مأساةً يومية. ويقع اليوم على عاتق المجتمع الدولي واجب دفع البلاد في اتجاه أكثر استدامة وإنصافاً وشفافية.

توصيات في مجال السياسة العامة

بإمكان الولايات المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى اتخاذ الخطوات التالية لمنع "حزب الله" من الوصول إلى الاقتصاد النقدي والتحويلات في لبنان ولكسر الحلقة المشار إليها في هذا البحث:

• **تنفيذ عقوبات إضافية**. يجب استهداف شركات تحويل الأموال المتعاملة مع "مصرف لبنان" وشركات الصيرفة التابعة لـ"حزب الله"، خصوصاً OMT و"بوب فاينانس" وWhish Money، ومالكيها، استناداً إلى القواعد الدولية المعنية بغسل الأموال.

• **الضغط على الحكومة اللبنانية لمقاضاة حاكم "مصرف لبنان" رياض سلامة ومسؤولين آخرين ومواطنين مسؤولين عن الأزمة المالية**. يجب محاسبة كل فرد استفاد من الهندسة المالية التي وضعها البنك المركزي، سواء أكان مساهماً أو مسؤولاً تنفيذياً. على سبيل المثال، رُبط مؤخراً مروان خير الدين، الرئيس التنفيذي لبنك الموارد، بقضية غسل الأموال المرفوعة ضد الحاكم سلامة. وإذا لم تتخذ الحكومة اللبنانية أي إجراء، يمكن للولايات المتحدة أن تساعد الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا في ملاحقتها القضائية لسلامة.

• **الضغط على الحكومة اللبنانية لضمان عدم تحالف خلف سلامة مع "حزب الله" أو أي طرف آخر**. تنتهي ولاية حاكم "مصرف لبنان" في صيف 2023، وستكون معركة خلافته شرسة وأكثر أهمية حتى من معركة ملء منصب رئيس الجمهورية الشاغر منذ فترة طويلة. ويلعب الحاكم اليوم دوراً محورياً في التحكم بالوصول

إلى الاقتصاد النقدي. ونظراً للأزمة الحالية، يجب أن يكون خلف سلامة مستقلاً ومحصناً من التأثير السياسي. وكما تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على مجلس النواب اللبناني لترشيح رئيس جمهورية مستقل، عليها الضغط على رئيس الجمهورية المقبل/مجلس الوزراء، من خلال التهديد بفرض عقوبات أو قيود على السفر، لاختيار خلف مناسب لسلامة. ويجب أن يستبعد هذا النقاش نائب سلامة الحالي. بإمكان حاكم مستقل أن يساهم في إضعاف نفوذ "حزب الله" في القطاع المصرفي.

• **طلب إجراء تحقيق مع دعاة التخلف الشديد والطويل الأمد عن السداد**. لم يكن التخلف الشديد والطويل الأمد عن السداد الخيار الوحيد المتاح لمعالجة الاقتصاد اللبناني المتعثر، وكانت عواقب قرار عام 2020 مدمرة لأصحاب الحسابات اللبنانيين، ولكنها حافظت على ثروة النخب وكارتل "حزب الله". ولا يمكن إجراء مساءلة حقيقية إلا من خلال التحقيقات الدولية، لا سيما نظراً لدور مقايضات الائتمان في حالة التخلف عن الدفع.

• **تطبيق إجراءات أكثر صرامة لمنع مسؤولي القطاع المصرفي اللبنانيين المتواطئين من حماية أنفسهم من التحقيقات الدولية**. في الحالات التي تورط فيها مسؤولون وشركاء في القطاع المصرفي في عمليات غسل أموال ومشاريع مشبوهة خاصة بـ "مصرف لبنان"، سيحاول كثيرون عقد صفقات مع "حزب الله" لحماية أنفسهم من أوجه التدقيق الدولي، مثل الجهود القانونية الحالية في أوروبا. يجب على الجهات الفاعلة الدولية اتخاذ خطوات للتصدي لهذه المناورات من خلال تنفيذ تدابير أكثر صرامة، مثل فرض العقوبات أو التهديد بفرض عقوبات، وبالتالي منع "حزب الله" من تنفيذ المزيد من عمليات غسل الأموال عن طريق المصارف والقطاع المالي.

• **إنشاء مستويات مراقبة إضافية للدولارات العراقية المصدر**. يشارك عدد من الشركات السياحية، في لبنان والعراق، في هذه العمليات، التي تزود لبنان بالدولارات من خلال "سياح مزيفين"، مستغلة الثغرات في القواعد المصرفية العراقية. وبالتالي، يجب مراقبتها وكشفها ومعاقبتها.

• **تقديم الحصانة لمن هم على استعداد للإدلاء بشهاداتهم في الخارج**. ساهم عامل الخوف، الناجم عن العنف والاغتيالات وانعدام المساءلة، في ثني اللبنانيين عن التحدث علناً والكشف عن معلومات موثقة عن الفساد والعمليات المالية المريبة. بإمكان المسؤولين السابقين والحاليين المساهمة بشكل كبير في الجهود المستمرة لفضح أقرانهم الفاسدين ومحاسبتهم، ولكنهم يحتاجون إلى حصانة في الخارج للتحدث. فلن يؤدي ذلك إلى فضح الممارسات والأساليب والقنوات الفاسدة فحسب، بل قد يساهم أيضاً في الجهود الدولية المبذولة لاستعادة الأموال المنهوبة البالغة قيمتها 7 مليارات دولار والتي عمدت المصارف اللبنانية إلى تهريبها خارج البلاد بعد التخلف عن السداد. ولا بد من مواصلة هذه الجهود وتكثيفها. فلبنان بحاجة ماسة إلى تحديد مكان الأموال المفقودة وإعادتها إلى الوطن، ويجب منح اللبنانيين حق الوصول إلى مدخراتهم المصرفية، وإلا فسيظلون معتمدين على القيادة الطائفية الفاسدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي محاسبة الذين استولوا على الأموال ومعاقبتهم وإخراجهم من المنظومة السياسية.

المؤلفتان

سمر قزي هي مصرفية استثمارية لبنانية مركزها في جنيف. وقد نُشرت تحقيقاتها حول الاقتصاد النقدي اللبناني والعلاقات بين شركات الحوالات و "حزب الله" في كل من "Unbanked!"!، ومسلسل في "*NOW* (لبنان)" و"نداء الوطن".

حنين غدار هي "زميلة فريدمان" في "برنامج السياسة العربية" التابع لمعهد واشنطن حيث تركز على السياسة الشيعية. وغدار هي صحفية سابقة في لبنان، ومؤلفة دراسة معهد واشنطن، "أرض «حزب الله»: رسم خرائط الضاحية والجماعة الشيعية في لبنان".